بدر الدويش متحدثا خلال افتتاح مقره الانتخابي

حضور كبير في ندوة الدويش «تصوير: أحمد المهلهل»

خلال افتتاح مقره الانتخابي في صناعية العارضية

الدويش: «مطير» يجب أن تُمثَّل في مجلس الأمة ولا يمكن لأحد عزلها

■ تحقيق العدالة في تولي المناصب العامة يحتاج إلى قانون عادل وشامل يمنع المحاصصة

كتب فارس العبدان

أكد مرشح الدائرة الرابعة د.بدر الدويش ان المشاركة في الانتخابات المقبلة لها بعد سياسي وقانوني من خلال مكتسبات سنمارسها وفق المسؤولية مشيرا الى ان المشاركة السياسية في الانتخابات حق للامة وحق لكل ناخب بان يمارس حقوقه الدستورية باختيار من يمثل الامة.

ولفت الدويش خلال افتتاح مقره مساء امس الاول في صناعية العارضية ان قبيلة مطير يبلغ عددها 25 الف ناخب من اصل 100 الف حيث ان التكتيك السياسي يحتم ان يكون لها تمثيل ولا يمكن عزلها عن المشاركة وتعتز بهذه القبيلة معبرا عن فخره في الشهيد مبارك الثوت والبطل فهيد الديحاني لانهم ينتمون الى هذه القبيلة.

واضاف الى ان الكويت اتخذت منذ تاسيسها الرسمي نظاما الرب ما يكون للنظم الديمقراطية وايمانا منها بان الدول المتقدمة لا تقوم الا بوجود مؤسسات للمجتمع المدني وان المجتمع المدني يمثل ضمير المجتمع الذي يعمل على الرقابة والتوجيه والتوعيه والضغط اضافة الى مساهمه العامه في تعزيز الوحده الوطنيه ونشر قواعد السلوك القويم القائم على ثقافة التسامح ونبذ العنف والتطرف وترسيخ القيم الدينية.

ولفت الى اهمية تكريس مرجعية الدستور الكويتي كمرجعية يتحدد من خلالها مسارات العمل السياسي بكافة اشكاله وبشتى تبايناته على ان تكون ثوابت الدستور هي محددات ما يجوز وما لايجوز في التعاطي السياسي بين السلطات الثلاث وكذلك بين المكونات السياسية والاجتماعية المختلفة مع وجوب احترام الصلاحيات المختلفة لكل سلطة من السلطات بحيث لا تفتئت سلطه على اخرى ولا تنازعها اختصاصاتها المقرر لها دستوريا مع مبدأ الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها.

وشدد على اهمية تحقيق العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة والوظائف القيادية عبر قانون عادل وشامل يمنع المحاصصة، مضيفا ايضا بجعل مشروع التنمية المستدامة كمشروع وطني يستقطب اهتمام الرأي العام الكويتي ويفرض على المعنيين في السلطات المختلفة في الدولة اعتباره الاولوية القصوى التي تنهض من خلالها الخدمات العامة في الدولة.

أجواء ودية ومناقشات جانبية على هامش الافتتاح

■ سأجعل التنمية المستدامة تستقطب اهتمام الرأي العام وتفرض على المعنيين اعتبارها أولوية قصوى

■ الإسراع في حل قضية «البدون» ضمن معايير سليمة مع مراعاة حقوقهم الإنسانية

وعلى راسها الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية مع ضرورة مواكبة مخرجات العملية التعليمية لسوق العمل والتوظيف الحقيقي لطاقات الشباب.

وبين ان برنامجه الانتخابي سيشمل اقرار قانون انتخابي يكرس الوحدة الوطنية ويتلافى كل الثالب التي نشوب العملية الانتخابية وتدعيم دولة المؤسسات وسيادة القانون من خلال اصلاح التشريعات ومحاربة الفساد، كما نؤكد على دور القطاعين العام والخاص في المساهمة في العملية التنموية على اساس من اعادة تنظيم مؤسساته وتنشيط فعالياته باحدث الاساليب ونظم محكمة لمتابعة نشاط هذه المؤسسات العامة والخاصة ومراقبتها ومحاسبتها.

وقال ان تشجيع المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص وتطوير القطاع المشترك ليسهم في تنفيذ خطط التنمية سيكون له اولوية بالاضافة الى قضية البدون حيث يجب الاسراع في حل هذه القضية ضمن معايير سليمة.

دعا إلى إقامة مؤتمر وطني يحدد خطة للتنمية

الجاسر: الكويت تحتاج إلى ثورة قانونية للخروج من حالة الركود

باسل الجاسر

■ أسانيد فرض ضريبة على الدخل تستهدف أصحاب الملايين

أكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة المقبلة باسل الجاسر ان الكويت تحتاج الى ثورة على مستوى قوانينها التي صنفها الى ثلاثة أقسام فهي اما مالية قد عفا عليها الزمن او سنت لتشرع الواسطة والمحسوبية او شرعت لكي لا تطبق.

وقال الجاسر: اعتقد اننا بحاجة الى ثورة قانونية، بعد أن قسمت القوانين الى ثلاثة أقسام وهي القوانين القديمة التي تتحدث اعزكم الله على الدواب وكيف لا يجوز ان تخرج الى الشارع، وانا ما تبين ان الواقع يتطلبها فيجب تحديثها لتتواكب مع العصر.

وأضاف «اما القسم الثاني فهو للقوانين التي سنت لكي لا تطبق مثل قانون التدخين الذي صدر في العام 2002 تقريبا، لحد الآن القانون موجود ولكن لا توجد جهة تنفيذية مسؤولة على تطبيقه، لا الداخلية ولا البلدية ولا الصحة ولذلك فالقانون موجود لكنه معطل وهذه اساءة كبرى لسيادة القانون».

وتابع «اما القسم الثالث فهو لقوانين الواسطة فعندنا انظمة ولوائح وقوانين تنظم عمليات كاملة ولكنها تتضمن شرطا اخيرا او بندا يقول انه يحق للوزير او الوكيل او الادارة او غيره من الأطراف الاستثناء من كل او بعض الاشتراطات، هذه واسطة وفق القانون وشرعنة الواسطة لا تجوز فإذا كانت هناك حالات خاصة فلابد ان تضمن للقانون منذ البدء ولا تترك السلطة التقديرية مطلقة بهذا الشكل بحيث تفتح الباب الى التنفع والمحاباة».

من ناحية اخرى، اكد الجاسر انه يساند فرض ضريبة على الدخل تستهدف اصحاب الملايين الذين دعا الى حرمانهم ايضا من الدعم الذي تقدمه الدولة لاصحاب الدخل المحدود والمتوسط.

وقال الجاسر ان الضريبة على الدخل ستكشف للدولة كل الذمم المالية وتساعدها بالتالي على مكافحة الفساد المستشري والذي يعطل التنمية.

في سياق متصل دعا الجاسر الى عقد مؤتمر وطني تشارك فيه جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلورة خطة تنموية محددة بالزمن تلتزم بها كل الحكومات.

واستطرد قائلا: انا أؤيد فرض ضريبة على الدخل لا ترمي الى توفير ايرادات للدولة ولكن كشف الذمم المالية لكافة المواطنين في الكويت، فالفاسدين مثلا لا يضعون كل اموالهم بحساباتهم لكنهم يستنجدون باقارب او غيرهم لكن الضريبة على الدخل تكشف للدولة الذمم المالية للجميع.

واضاف: يمكننا ان نضع قانون لفرض ضريبة على الدخل لكل من يزيد دخله السنوي عن مليون دينار، مبينا ان هذه الضريبة ستساعد على وصول الدعم الذي تقدمه الدولة الى مواطنيها «فمن غير المعقول ان يشارك المليارديز المواطن العادي في هذا الدعم».

وأوضح أن المواطن الذي لا يتجاوز دخله الشهري 10 آلاف دينار تقدم له الدولة دعما في الكهرباء والتموين والماء والبنزين وفي نفس الوقت يشمل هذا الدعم أصحاب المليارات، نحن لا ننظر الى التجار بنظرة دونية والعياذ بالله او نقول فلان دمه ازرق وفلان دمه اخضر فالتجار منا وفينا وهم الذين نقصدهم في المناسبات والفزعات وهم من ينمون هذا البلد ولكن لا نقبل بمشاركة المواطن في الدعم».

«الطموح المهلك» قد تمكن من دعاة المقاطعة بعد انحسار الأضواء

المعيوف: المحافظة على أمن واستقرار لجان الانتخابات ضرورة لقطع الطريق على المخربين

عبدالله المعيوف

دعا مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف الحكومة إلى توفير أجواء انتخابية آمنة ومستقرة يسودها التنافس الشريف وتطبيق القانون على كل من يحاول تشويه العملية الانتخابية وإرهاب المواطنين مطالبا الجهات المعنية باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية أمام مقرات المرشحين ولجان التصويت في عموم الدوائر الخمس.

وقال عبدالله المعيوف في تصريح صحافي ان «الطموح المهلك» قد تمكن من دعاة المقاطعة بعد انحسار الأضواء وانكشاف مخطط التحالف المشؤوم للسيطرة على مقدرات الوطن وارتهان مستقبله.

وأضاف أن تنظيم مسيرة عشية يوم الانتخاب هدفه منع الناخبين من الإدلاء باصواتهم وتشويه العرس الديمقراطي والإساءة لسمعة الكويت في الخارج من خلال لفت انظار وسائل الإعلام مشددا على مسؤولية الحكومة في حماية المواطنين من «الاستبداد والتسلط».

وقال إن الكويت اليوم تتشوق لرؤية مرحلة جديدة بعناوينها وشخوصها، نوابا لا يلهثون وراء الشهرة على حساب مصلحة الوطن وأمنه.. نوابا يحملون هم المواطنين الى قبة عبد الله السالم، يتسمون بالحكمة والصدق والثبات على المبدأ وليس نوابا يقتحمون المجلس ليلا ويكسرون القانون نهارا ويشككون بالقضاء محذرا من مخطط لاستفزاز رجال الأمن والاحتكاك بهم والتغرير بالشباب.

وجدد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف دعوته للمرشحين إلى التركيز على الأولويات وقضايا الوطن موضحا «أن الهجمة الشرسة على من لبى النداء وقام بواجبه لخدمة الوطن فاقت كل التصورات» وهو ما دفع معظم المرشحين إلى توجيه جهودهم للتوضيح لاهمية المشاركة في الانتخابات دون أن يتمكنوا من طرح رؤاهم لخدمة الوطن.

عاشور: مستمر في حملتي وسأعود للانتخابات

عثمان النائب السابق ومرشح الدائرة الاولى صالح عاشور ناخبيه حول قضية شطبه بسبب قضايا تم حفظها مسبقا ولم تصدر بها أحكام قضائية تخص قناة الانوار الفضائية، منوها بانه مستمر في حملته الانتخابية لتوقعه بالعودة مرة أخرى وذلك حسب المؤشرات القانونية التي تشير لعودته مرة أخرى في السباق الانتخابي. وقال عاشور في تصريح له بان المرحلة القادمة مرحلة مهمة ومفصلية في تاريخ الكويت السياسة حيث التحدي الحقيقي ينقل البلد من مرحلة التأزيم والاستقرار إلى مرحلة الإنجاز والاستقرار، مشددا بان جميع الكويتيين مترقبون حكومة قوية تعمل على الانجاز وحل مشاكل المواطنين وتطمين الشعب بان القانون سوف يطبق على الجميع بدون تمايز وان تعمل جاهدة لوضع خطة تنموية شاملة لأجل إنقاذ البلد من حالة الاإستقرار.

واكد عاشور بان المجلس القادم من أولوياته انتشال البلد من الجمود والتأزيم وتقديم سلسلة من القوانين التي تهدف رفع المستوى المعيشي المواطنين والتي طالما كان الناس بانتظارها حتى فقدوا الثقة بمؤسسات الدولة، مضيفا بان إعادة ثقة الشعب بالسلطتين احد الاهداف الرئيسية للسلطتين حتى تنطلق مرحلة جديدة مليئة بالانجاز وبناء وتنفيذ القوانين والمشاريع التي تصب من صالح الوطن والمواطن.

انسحاب 3 مرشحين من الانتخابات

أعلنت الإدارة العامة لشؤون الانتخابات في وزارة الداخلية امس انسحاب ثلاثة مرشحين عن خوض انتخابات مجلس الامة المقررة في الاول من ديسمبر المقبل ليصل بذلك اجمالي عدد المرشحين بعد التنازل الى 303 مرشحين. وقالت الادارة في بيان صحافي ان المرشحين المنسحبين هم ارشيد مذيل ضيف الله الفحص ومحمد شنيفي مطلق حمد الماجدي عن الدائرة الرابعة ومبارك نايف محمد ناصر الدوسري عن الدائرة الخامسة. واشارت الادارة الى ان آخر يوم للانسحاب من الترشح لانتخابات مجلس الامة «ديسمبر 2012» هو يوم 23 نوفمبر الجاري.

الشمري: يجب معاملة أبناء الأرامل والمطلقات غير الكويتيين كمواطنين

طالب مرشح الدائرة الرابعة محمد راشد الشمري بضرورة إيجاد حلول وبدائل لمعالجة أوضاع أبناء المطلقات والارامل المتزوجات من غير كويتيين.

واعتبر الشمري أن قضية أبناء الكويتيات ارامل ومطلقات غير الكويتيين من القضايا الاجتماعية الخطيرة الشائكة التي لا تجد من المسئولين آذانا تصغي لها ولا عيونا ترى حجم معاناة شريحة كبيرة في المجتمع من هذه القضية، التي لها انعكاسات اجتماعية جسيمة.

وتعهد الشمري في تصريح صحافي في حال التكليف بعضوية مجلس الأمة بضرورة تقديم اقتراح بقانون بمعاملة أبناء الكويتيات الارامل معاملة الكويتي حيث انه لا أب لهم، وكذلك معاملة ابناء المطلقات الكويتيات الغير كويتيين معاملة الكويتي دون الحاجة لطلاقها وذلك وفق ضوابط تحفظ حقوق الجميع.

وقال الشمري إن الزوجة الكويتية المتزوجة من غير كويتي سواء من غير محددي الجنسية أو المقيمين قد تضطر إلى الطلاق على أمل تجنيس الأبناء او على الأقل معاملتهم معاملة الكويتيين.

الماجد: الواقع الصحي في الكويت بحاجة إلى تطوير الجانب الفني

يوسف الماجد

قال مرشح الدائرة الثانية يوسف سلطان الماجد إن اكثر ما يعيب عمل القطاع الصحي في الكويت هو غلبة الطابع الإداري عليه وهيمنة الإجراءات الروتينية من معاملات وأوراق واختام ومواعيد وطوابير انتظار، مؤكدا بان ذلك انعكس على المواطن على شكل عدم ثقة تحولت إلى الابتعاد واللجوء إلى اماكن اخرى عند اول فرصة تتاح له.

واضاف الماجد ان ابسط مثال على تردي الخدمات في المجال الصحي هو لجوء الكثير من المواطنين لعلاج اسنانهم واسنان اولادهم في دول ارخص واكثر يسرا وسهولة، مشيرا الى ان ارتفاع الأسعار في العيادات الخاصة سبب آخر لذلك التصرف على الرغم من جودة الخدمات المقدمة في كثير من تلك العيادات او المستشفيات الخاصة، معتبرا بان هذه الأمر وضع المواطن بين خيارين مرين لا ثالث لهما: خدمة جيدة بأسعار مرتفعة او خدمة مجانية ولكن ربما بفترة انتظار طويلة قد تمتد لعدة اشهر.

وبين الماجد ان المستشفيات في الكويت، وعلى الرغم من وجود اطباء كويتيين متميزين فيها، إلا انها لا تقدم الخدمات الصحية اللازمة من حيث السعة وبعض الخدمة التمريضية، ناهيك عن النظام البيروقراطي القوي الذي يميزها من ناحية الدخول والخروج واضطرار المريض او المرافق لمراجعة عدة مكاتب موزعة في المستشفى من اجل الأختام والتواقيع وغير ذلك بينما يجب ان تقتصر كل هذه الأمور على مكان واحد.

ومن ناحية اخرى، اشار الماجد إلى ان عدد المستشفيات الحكومية والمستوصفات لا يكفي لتقديم الخدمات بشكل جيد للسكان الذين يزداد عددهم بشكل مستمر في الكويت حيث وصل عدد السكان إلى حوالي 3.8 ملايين نسمة حاليا ولهم حوالي 7000 سرير فقط ومازالت المستشفيات على حالها ما عدا بعض التوسعات البسيطة، حيث إنه يوجد في كل محافظة مستشفى حكومي واحد لا يكفي لتقديم الخدمات العادية في الظروف العادية والدليل على ذلك الازدحام والمواعيد الطويلة بالاشهر وعدم رضا المراجعين مهما كانت أسباب مراجعتهم.

وقدم الماجد بعض الحلول العملية لتطوير العمل الصحي.